أما الوصفة التي اقترحها، فهي تتلخص في المطالبة بضرورة زيادة الانتاج القومي الخام، وفي الوقت عينه اجراء تقليصات في نفقات الحكومة، وخصوصاً في ميزانية الدفاع. ولكن هذا التقليص مشروط باتخاذ خطوات في مجالين رئيسين: الاول، اعطاء تعريف جديد ومختلف لاستراتيجية الدفاع؛ والثاني، احداث تغييرات تنظيمية، واستحداث أساليب عمل حديثة في جهاز الدفاع.

في المجال الاول، ربما من الافضل ـ كما قال ـ العودة الى استراتيجية «الهجوم الوقائي»، التي كانت متبعة قبل حرب الايام الستة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، بدلاً من استراتيجية الدفاع والانتقال الى الهجوم بعد امتصاص ضربة العدو الاولى. أي ان المبدأ الاساسي ـ وفق هذه الاستراتيجية في بناء القوة ـ يعتمد التركيز على بناء قوة هجومية، يتم استخدامها للحسم في المكان والزمان الاكثر ملاءمة، بدلاً من الاستراتيجية القائمة على اعداد القوة لكل الاحتمالات ـ التفوق في كل العناصر.

أما في المجال الثاني، فينبغي اعادة تنظيم توزيع النشاطات والمهام في عمل جهاز الدفاع، بصورة تتيح تطبيق سياسة «كبح توازنات» في بناء القوة.

ان الدلالة التي تشير اليها هذه الاستنتاجات، في مجال العلاقة بين الكمية والنوعية، تكمن في انها تعطي الاولوية، في تحديد هذه العلاقة، للقيود التي تمثلها عناصر الموارد، الميزانية ـ الاقتصاد حصراً. والنتيجة المستقاة من ذلك تأكيد مبدأ التفوق النوعي في مقابل الكمية؛ ولكن التفوق في نقطة الحسم وليس في كل النقاط.

٢ ـ التخلي عن مشاريع الاستثمارات الكبرى

في السياق ذاته، أيضاً، طرح العميد تسفي شور التأثير السلبي لقيود الميزانية على بناء القوة، ولكن من زاوية معالجة تأثير التقلّص في القدرة الشرائية الاسرائيلية على المتزود، وامتلاك وسائل قتال حديثة متطورة. وفي مجال الاقتراحات لحل هذه المعضلة نلمس، أيضاً، حلولاً متقاربة: «كيف يمكن، بالميزانية المتاحة والثابتة، من حيث الواقع، المحافظة على مستوى أمني ملائم، وعلى قدرة عسكرية لمواجهة التهديد المتواصل بالحرب ؟». ورأى ان الحل لهذه المعادلة ينبغي ان يقوم على تكييفات متوازنة بين شقي المعادلة؛ أي بين قيود القدرة الذاتية، وقيود التحديات الخارجية. وحسب ذلك، فانه يتوجب التوصل الى فحص القدرة على استغلال ما هو موجود من طريق تغيير اولويات تخصيص الموارد المالية، أو من خلال نظرة مختلفة الى العناصر الاساسية التي تؤدي الى استغلال أفضل للميزانية. وهذا يفترض التخلي عن مشاريع مركزية تتطلب استثمار مواد ضخمة، والاكتفاء، بدلاً من ذلك، باستثمارات في عدد أكبر من المشاريع ذاتية الانتاج، سواء من الناحية التقنية أو على مستوى تطوير تقنيات للمستقبل.

٣ ـ القيود الديمغرافية

يمكن ايجاز الاستنتاجات الاساسية لهذه المداخلة، المكرّسة لتحليل ابعاد عوائق الديمغرافيا في السياق الامني، في النقاط التالية:

○ لا تمثّل نسبة الزيادة العامة للسكان في اسرائيل القيد الديمغرافي فقط، بل يتمثل ذلك، أساساً، في التغيرات في مجموعات الاعمار، أي في كون ان التباطؤ في زيادة السكان لا ينطبق على الفئات كلها بالمقدار عينه. وفي السياق الدفاعي، هناك مغزى كبير للفوارق في نسب الزيادة في فئات الاعمار المختلفة.

○ هناك انخفاض في حجم الدفعات السنوية في نسبة زيادة فئات الشباب؛ في مقابل هذا ازدادت فئات اعمار «المسنّين» (فوق ٣٥ سنة)؛ أي ان الزيادة في نسبة اعمار الشباب تتقلّص، قياساً بالفئة الثانية.

○ لا تتأثر التغيرات الديمغرافية بحجم السكان فقط، او بنوعية الدفعات السنوية بين السكان، بل تتأثر، أيضاً، بتركيب هذه الدفعات، ومستوى ثقافتها، وتأهيلها المهني.

وعلى ذلك، فان الباحث خلص الى توقع حدوث جمود، أو على الاقل زيادة بطيئة، في حجم القوى